بتوسيع الائتلاف والرضوخ لابتزاز الكتل البرلمانية اليمينية، الامر الذي سوف ينعكس، سلباً، على عملية السلام ومواقف الحكومة من التسوية (يئير تسبان، عل همشمار، ١٩٩٢/١٢/٢٥).

اضافة الى الاجماع الذي حظيت به عملية الابعاد من جانب كتل الائتلاف، فانها حظيت، أيضاً، بالمديح والترحيب من جانب كتل المعارضة اليمينية. فالمفدال، على سبيل المثال، أعرب عن دعمه للقرار، وقرر تأجيل تقديم اقتراحه بحجب الثقة عن الحكومة، مناشداً احزاب المعارضة الاخرى، ان تحذو حذوه على هذا الصعيد. مع ذلك، تحفّظ قادة هذا الحزب عن التمييز الذي لاحظوه في موقف الحكومة بين حركة حماس وبين «منظمات القتل الاخرى المنضوية تحت لواء منظمة التحرر الفلسطينية» (يديعوت احرونوت، ١٩٩٢/١٢/١٨). كذلك أعرب رئيس الحكومة السابق، اسحق شامير، عن دعمه للقرار قائلاً انه «عقوبة جدية وحازمة كونها تشكّل ضربة للكثير من الناس الذين يتآمرون لابادة شعبنا». واعتبر مجلس مستوطنات «يهودا والسامرة» [الضفة الفلسطينية المحتلة] وقطاع غزة (ييشع) ان قرار الابعاد هو «الخطوة الاولى في الاتجاه الصحيح»، وطالب المجلس «بتشريعات ملائمة في موضوع الابعاد» (المصدر نفسه).

ورحّب كل من زعيمي حركتي تسوميت وموليدت، رفائيل ايتان ورحبعام زئيفي، بقرار الابعاد. وبينما اعتبره ايتان غير كاف، وطالب بخطوات أخرى اضافية مثل استئناف الزخم الاستيطاني والعقوبات الجماعية والضغوط الاقتصادية والمعيشية، فان زئيفي قال انه يجب ابعاد النشيطين المنتمين ـ حسب قوله ـ الى حركة «فتح»، كذلك طالب بتغيير التعليمات الخاصة بحالات اطلاق النار وبفرض عقوبة الاعدام (المصدر نفسه).

وحمّل عضو الكنيست، بنيامين نتنياهو، الذي يخوض المنافسة على زعامة الليكود، حكومة رابين المسؤولية عن تدهور الاوضاع الامنية في الارض الفلسطينية المحتلة. وأشار نتنياهو، تحديداً، الى الخطوات التي اتخذتها حكومة رابين، في بداية عهدها، ووصفها بأنها انطلقت من «افتراضات خاطئة»، وأوحت بضعف الحكومة. ورأى نتنياهو ان التصعيد الحاصل في العمليات العسكرية ضد الجيش الاسرائيلي وقوى الامن، هو نتاج مباشر لتلك السياسة. ودعا نتنياهو الحكومة الى تشديد قبضتها واجراءاتها ضد ما سمّاه «الارهاب»، والى توسيع تلك الاجراءات لتشمل المراتب السياسية أيضاً (ملحق السبت، يديعوت احرونوت، ١٩٩٢/١٢/١٨).

وبينما كان رد فعل الشبكة السياسية الحزبية، ايجابياً، من عملية الابعاد، فان الامر لم يكن كذلك على صعيد التعليقات السياسية التي تناولت الموضوع من جوانبه المختلفة. فالتحفظات من عملية الابعاد، كانت بدءاً من العقوبة بحد ذاتها، ومروراً بالاهداف المتوخاة منها، وانتهاء بالنتائج التي قد تترتب عليها. ورأى بعض المعلّقين، «انه من الممكن دعم قرار الابعاد شرط ان يكون له استمرارية على شكل سلسلة من الخطوات الميدانية المكملة. فلا يكفي تدمير البنية التحتية وتوجيه ضربة قاسية لهذه الذراع الارهابية فحسب، بل يجب، أيضاً، التفتيش عن أفكار جديدة وخلاقة، والتفكير في خطوات تختصر الطريق من خلال تجاوز المشاريع التي عفى عليها الزمن في الحوار مع الفلسطينيين» (يوئيل ماركوس، هآرتس، ١٩٩٢/١٢/١٨).

أمّا الكاتب حانوخ مرمري، فانتقد قرار الحكومة، من حيث المبدأ، لأنه «عندما قررت حكومة اسرائيل بأكثرية جارفة ـ وبامتناع وزير العدل ـ مساندة ودعم اجراء الابعاد السريع والسري والجماعي، فانها صادقت، في الوقت ذاته، على تدمير النسيج الحساس الذي يردم الهوات القائمةبين الاحتياجات الامنية وبين العدالة الطبيعية التي لا تعرف المحاباة والتي تتباهى بها دولة اسرائيل» (المصدر نفسه).

وتحفّظ المعلّق السياسي فولص [اسم مستعار] من بعض أقوال الوزراء في سياق دفاعهم عن قرار الابعاد، لناحية فعالية الضربة والهدف السياسي المتوخى منها، فقال: «ان اعتقال حوالى ١٦٠٠ من نشيطي حركة حماس، قد يشكّل ضربة مؤلمة للمعتقلين وأبناء عائلاتهم، ويجدر بنا الافتراض انه قد يلحق بالضرر بقدرة الحركة ونشاطاتها. ولكن لا يمكن الرد بمثل هذه اليقينية عن السؤال ما اذا